



البنك المركزي الأوروبي وإشكاليات رسم السياسة

النقدية في دول منطقة اليورو

د. فرج عبد الفتاح فرج
أستاذ الاقتصاد معهد البحوث والدراسات
الأفريقية جامعة القاهرة

1- مقدمة:

اضطلع البنك المركزي الأوروبي منذ إنشائه برسم السياسة النقدية في الدول الأوروبية المنضمة لمنطقة اليورو .. وقد واجه البنك المركزي الأوروبي منذ بدء ممارسته لهذه الوظيفة عدة إشكاليات، لعل أهمها التباين في معدلات النمو الاقتصادي في الدول المنضمة للمنطقة، التباين في حجم مشكلة البطالة، اختلاف مستويات الأسعار فيها .. وأمام هذه الإشكاليات وضع البنك المركزي الأوروبي استناداً لمعاهدة ماسترخت شروطاً لدخول منطقة اليورو، استوفتها بعض الدول (12 دولة)، وما زال خارج الاتحاد 13 دولة بعد التوسع الأخير في شهر مايو سنة 2004، وإذا كانت الاتجاهات في الأدب الاقتصادي قد تمحورت حول محورين أساسيين أولهما تحييد البنوك المركزية، وجعل قوي السوق هي المدير الذي يقرر حجم الائتمان، ومعدلات نمو النقود، وأسعار الفائدة طويلة الأجل وثانيهما هو زيادة فاعلية دور البنك المركزي في التحكم في هذه المتغيرات، فإن البنك المركزي الأوروبي قد اخذ بالاتجاه الثاني ليؤكد دوره في رسم السياسة النقدية مع إفساح المجال لقوي السوق لكي تمتد صناع القرار في البنك المركزي الأوروبي بالمؤشرات اللازمة لرسم هذه السياسة.

أن البنك المركزي الأوروبي له مهام أساسية في تحقيق الأهداف الاقتصادية وأهمها تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرسومة ومستهدفة، والنزول بحجم البطالة إلى أدنى مستوياته، واستقرار الأسعار في دول المنطقة، ذلك رغم كل الصعوبات التي واجهت هذا البنك عند بدء ممارسته لنشاطه نتناول في القسم الثاني من هذه الدراسة نشأة البنك المركزي الأوروبي وتطوره، وفي القسم الثالث نعرض لتباين مؤشرات الاقتصاد الكلي في دول الاتحاد الأوروبي سواء بالنسبة للدول التي انضمت لكتلة اليورو أو تلك التي مازالت خارج نطاق هذه الكتلة ولكنها عضو في الاتحاد الأوروبي، ثم في القسم الرابع يعرض الباحث لفلسفة البنك المركزي الأوروبي في مجابهة هذه الإشكاليات بغرض استخلاص الدروس الممكن تطبيقها حال تحقيق التكامل النقدي بين دول القارة الأفريقية سواء علي المستوى القاري أو المستوى الإقليمي، وهو ما خصص له القسم الخامس.

2- البنك المركزي الأوروبي: النشأة والتطور:

وقع رؤساء دول الاتحاد الأوروبي في شهر ديسمبر عام 1991 بمدينة ماسترخت الألمانية علي معاهدة تاريخية سميت باسم المدينة التي وقعت فيها، معاهدة ماسترخت .. لقد توجت هذه المعاهدة الجهود الأوروبية التي بذلت عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية لإنشاء البيت الأوروبي الموحد.

لقد اعتمدت معاهدة ماسترخت علي مرتكزين أساسيين لتحقيق الوحدة النقدية الأوروبية، أول هذه المرتكزات هو التحول التدريجي خلال عدة سنوات نحو وإنشاء الوحدة النقدية الأوروبية، أما ثانيهما فكان استيفاء دول الاتحاد الرغبة في الدخول للوحدة النقدية لشروط معينة خاصة بنسبة عجز الموازنة العامة للنواتج المحلي الإجمالي، أسعار الفائدة طويلة الأجل، معدلات التضخم، أسعار الصرف.

وجدير بالذكر أن هذه الشروط تظل قائمة للانضمام للوحدة النقدية بالنسبة لدول شرق ووسط أوروبا الرغبة في الدخول للاتحاد الأوروبي وتستوفي شروط الانضمام إليه ويلاحظ دي جراوي (De Grauwe 2003: 1291) أن ما ذهب إليه الاتحاد النقدي الأوروبي من استراتيجية تأخذ بالتدرج، والتسويق ليست هي الاستراتيجية الوحيدة لتحقيق الوحدة النقدية، فقد سبق وأن قام الاتحاد النقدي بين شطري الأمة الألمانية، بعد إزالة سور برلين في نهاية عام 1989، وذلك خلال ستة أشهر من الإعلان عنه حيث توحدت العملة الألمانية في 1 يوليو 1990 ودون أي اشتراطات تقع علي ألمانيا الشرقية⁽¹⁾.

**2-1- معاهدة ماسترخت- التدرج للوحدة النقدية:**

لقد بدا الاتحاد النقدي من الناحية الفنية في أول يناير سنة 1999 تلك هي اللحظة التي ولد فيها البنك المركزي الأوروبي، فقد بدا البنك المركزي الأوروبي منذ ذلك هذا التاريخ تولي مسؤوليته في رسم السياسة النقدية وتوجيهها من خلال البنوك المركزية الوطنية لدى أحد عشر دولة أوروبية وظل اليورو كوحدة للحساب منذ ذلك التاريخ وحتى 31 ديسمبر سنة 2001. لقد ظلت أسعار الصرف بين العملات الوطنية للأحد عشر دولة ثابتة بالقياس على وحدة اليورو، وظل اليورو ويؤدي وظيفته كوحدة للقياس بين تلك العملات الأحد عشر إلى أن جاء أول يناير سنة 2002 وتم سحب العملات الوطنية من أسواق التعامل على المستوى العالمي وحل محلها وحدة اليورو، وأصبحت وظيفة البنوك المركزية في الدول الأعضاء تمارس في ظل الاستراتيجية العامة التي يرسمها البنك المركزي الأوروبي، وبذلك فقد فقدت هذه البنوك استقلاليتها، وأصبحت جزءاً من النظام النقدي الأوروبي، تؤدي وظيفتها من خلاله، ولصالحه.. أن الأمر أصبح شبيهاً ببنك الاحتياط الفيدرالي في الولايات المتحدة الأمريكية، وفروعه التي تخدم مختلف الولايات⁽²⁾.

وجدير بالذكر وللإستفادة من تجربة الوحدة النقدية الأوروبية، فإنه قبل أن نختتم هذا القسم فإنه يهمننا عرض تطور تجربة النظام النقدي الأوروبي من خلال تحديد الأشخاص الفاعلة، وخطوط الاتصال بينها وذلك على النحو التالي:

2-1/1 صناعة القرار الاستراتيجي في النظام النقدي الأوروبي:

يساهم كل من مجلس المحافظين، المجلس التنفيذي، المجلس العام في البنك المركزي الأوروبي في صناعة استراتيجية السياسة النقدية المطبقة في دول الاتحاد النقدي الأوروبي.

لقد أستخدم تحديد الأشخاص الفاعلة في صياغة الاستراتيجية النقدية أن تضع في خبرتها تلك الخبرات المكتسبة من عمل البنوك المركزية العاملة في الدول الأعضاء، حيث تملك هذه البنوك الرؤية العلمية والعملية لطريقة عمل الاقتصاد القومي في دولها، وهي الأقدر على تحليل مشكلات البطالة والتشغيل، واستقرار الأسعار الذي هو أحد أهم شروط الاتحاد الأوروبي للانضمام للوحدة النقدية غير أن الاستعانة بخبره هذه البنوك المركزية لم تفقد البنك المركزي الأوروبي استقلاليتها عنها .. (سنتناول طبيعة العلاقة بينهما في الفقرة التالية).

وفي سبيل تحقيق الشفافية، وتحديد المسؤوليات فقد قررت معاهدة ماسترخت أن يقوم البنك المركزي الأوروبي بإعداد تقرير سنوي يقدم للمفوضية الأوروبية والبرلمان الأوروبي الذي يقوم بمناقشة التقرير .. و علاوة على ذلك فإن على البنك المركزي الأوروبي أن يقوم بنشر تقارير البنوك المركزية التابعة له كل ربع سنة، كما يقوم بنشر تقارير شهرية عن نشاطه⁽³⁾.

2-1/2 العلاقة بين البنك المركزي الأوروبي والبنوك المركزية الوطنية للدول أعضاء الاتحاد النقدي الأوروبي:

تساهم البنوك المركزية الوطنية مع البنك المركزي الأوروبي في وضع وتحليل السياسة النقدية الأوروبية من خلال عدة مجالس متخصصة، يأتي مجلس المحافظين في البنك المركزي في قمة سلطة هذا البنك، وهو ويتكون من رئيس ونائب رئيس البنك المركزي الأوروبي إلى جانب أربعة من محافظي البنوك المركزية الأوروبية الوطنية التي دخلت كتلة اليورو، وهم يشغلون مقاعدتهم في مجلس محافظي البنك المركزي الأوروبي بصفتهم الشخصية، فهم لا يمثلون بلادهم، ولا يمثلون بنوكهم.

أما المجلس التنفيذي للبنك المركزي الأوروبي فهو المجلس المسؤول عن الإعداد للقاءات مجلس المحافظين طبقاً للمادة 2/12 من قانون البنك المركزي الأوروبي، كما يعد المجلس التنفيذي هو المجلس المسؤول عن تنفيذ قرارات مجلس المحافظين، ولهذا المجلس أن يتلقى النصح والطلبات من اللجان المتخصصة للنظام الأوروبي للبنوك المركزية والتي هي بدورها تتلقى تلك الطلبات أو النصائح من البنوك المركزية الأوروبية على مستوى كتلة اليورو، أو تلك البنوك المركزية التي مازالت خارج نطاق المساهمة في تكوين كتلة اليورو (Gaspar at.el p:77 2003)⁽⁴⁾.

**2-2- معاهدة ماسترخت وشروط الانضمام للوحدة التنفيذية:**

لقد تم التوقيع على معاهدة ماسترخت كما سبق الذكر في ديسمبر سنة 1991، وقد مضي اثني عشر عاما حتى أصبحت واقعا ملموسا بتداول وحدة النقد الأوروبية (اليورو) في 12 دولة عضو بالاتحاد الأوروبي، لقد انصرفت هذه الفترة في عمل الاستعدادات اللازمة لاستيفاء الشروط التالية:

2-2/1 يجب أن لا يزيد معدل التضخم بمقدار 1.5 بنط مئوي عن متوسط معدل التضخم لأقل ثلاث معدلات تضخم في دول المجموعة.

2-2/2 يجب أن لا تزيد أسعار الفائدة طويلة الأجل بمقدار 2 بنط مئوي عن متوسط معدل أسعار الفائدة طويلة الأجل في الثلاث دول التي تشهد أقل معدلات التضخم.

2-2/3 ألا تكون الدولة طالبة الانضمام قد تعرضت لخفض في قيمة عملتها الوطنية خلال السنتين الماضيتين لطلب دخولها للاتحاد النقدي.

2-2/4 يجب أن لا يزيد عجز الموازنة عن 3% من الناتج المحلي الإجمالي.

2-2/5 يجب أن لا تزيد نسبة الديون الحكومية عن 60% من الناتج المحلي الإجمالي.

لقد قامت أحد عشر دولة باستيفاء هذه الشروط وهي النمسا، بلجيكا، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، أيرلندا، إيطاليا، لكسمبرج، نيوزلاند، البرتغال أسبانيا .. وذلك في مايو 1998، أما اليونان فقد استطاعت اللحاق بهذه المجموعة في أول يناير 2002 حيث أصبح الاتحاد النقدي الأوروبي يمارس عمله بطرحه وحدة اليورو في شكل البنكنوت فضلا عن العملة المعدنية الخاصة به للتداول داخل أسواق الدول الاثني عشر، وتم سحب العملات الوطنية لهذه الدول، أما باقي دول الاتحاد الأوروبي التي ظلت خارج تلك الكتلة النقدية فهي (الدانمارك، السويد، المملكة المتحدة)، لقد حصلت المملكة المتحدة على حق البقاء خارج الكتلة النقدية، أما السويد فقد قررت عدم الدخول مستخدمة نصوص المعاهدة التي تتيح لأي دولة أن تطلب مهلة حتى تستوفي الشروط المقررة، أما الدانمارك فقد رأت طرح الموضوع على الاستفتاء العام⁽⁵⁾.

3- تباين مؤشرات الأداء الاقتصادي الكلي في الدول الأوروبية:

توسعت عضوية الاتحاد الأوروبي في مايو 2004 ليصبح عدد دوله 25 دولة، وتأتي الوحدة النقدية كهدف طويل الأجل تسعى إليه هذه الدول المنضمة حديثا، يشاركهما فيه الاتحاد الأوروبي، والبنك لمركزي الأوروبي، غير أن الاشتراطات التي يتطلبها الاتحاد الأوروبي تظل دائما المعيار الموضوعي لدخول هذه الدول إلى الكتلة النقدية.

وسوف ناقش في هذا القسم من الدراسة تباين بعض مؤشرات الأداء الاقتصادي في هذه الدول، ولا سيما تلك المؤشرات ذات الصلة بمتطلبات الدخول للوحدة النقدية.

3-1- المؤشرات الخاصة بعجز الموازنة العامة:

إن عجز الموازنة العامة لم يصل لنسبة 1% في كل من بلغاريا، استراليا، سولفانيا، ليتوانيا، لاتفيا وذلك عن عام 2001، علي حين بلغ هذا العجز 4 5% جمهورية التشيك، 5.5% بولندا، 3.5% بولندا، 3.6% رومانيا ويربي دي جراوي (De Grauwe 2003: 1291) أن وضع الدول العشرة في عام 2001، أفضل مما كان عليه وضع الدول أعضاء الكتلة النقدية في عام 1994، حيث كان هذا المؤشر قد سجل أزيد من 3% في ثلثي دول الاتحاد الأوروبي بل أنه قد بلغ في إحداها 12%، وفي دولة أخرى كان 9%، وعلي ذلك ووفقا لمؤشر عجز الموازنة فإن الدول العشرة الجديدة قد استوفت متطلباته.

3-2- نسبة الدين الحكومي للناتج المحلي الإجمالي:

أن الدول العشرة المنضمة حديثا للاتحاد الأوروبي جميعها لم تبلغ فيها نسبة الدين الحكومي للناتج المحلي الإجمالي نسبة 60%، وهو وضع لم يكن متحققا للدول أعضاء الكتلة للدول أعضاء الكتلة النقدية في عام 1994 حيث كانت هذه النسبة تزيد عن الـ 60% في ثمان دول، بل أنها كانت تزيد عن 120% في إيطاليا، وبذلك فإن الدول حديثة الانضمام قد استوفت ذلك الشرط أيضا.

**3-3- معدلات التضخم وأسعار الفائدة طويلة الأجل:**

ويري دي جراوي (De Grauwe 2003: 1291) أن وضع الدولة حديثة الانضمام للاتحاد الأوروبي في مؤشرات التضخم، وأسعار الفائدة ليس سواء لما كان عليه الحال للأعضاء الحاليين في كتلة اليورو ويخلص ملاحظاته في أن دول أوروبا الشرقية ليس لديها مشكلات أكبر من تلك المشكلات التي كانت تعاني منها الدول الأوروبية أعضاء كتلة اليورو، والتي استوفت شروط الدخول في عام 1999.

فمعدلات التضخم في كل من بلغاريا، المجر، بولندا، التشيك، استونيا، سلوفانيا، ليتوانيا، لاتفيا هي علي التوالي: 4.5%، 6.5%، 5%، 4%، 2.5%، 5%، 6%، 2%، أما أسعار الفائدة طويلة الأجل فقد كانت في هذه الدول علي التوالي أيضا علي النحو التالي: 7%، 8%، 11%، 7%، 11%، 15%، 8%، 8%⁽⁶⁾.

3-4- هل تظل بريطانيا خارج الكتلة النقدية الأوروبية:

إن الإجابة علي هذا التساؤل تتوقف علي رغبة المملكة المتحدة في الدخول للكتلة النقدية من عدمه، وعلي ذلك فإن محددات الإجابة عن التساؤل تتوقف علي أسباب تختلط فيها العوامل السياسية، مع العوامل الاقتصادية، وإذا قصرنا محدداتنا علي الجانب الاقتصادي فقط، فإننا نري أن بريطانيا ستظل لفترة طويلة خارج كتلة اليورو الأوروبي محتقظة بالإسترليني كعملة خاصة بها، تحظى بالقبول العام في كافة دول العالم بما فيها الدول الأوروبية أعضاء كتلة اليورو، وربما كان مرجع ذلك للأسباب التالية:

3-4/1 إن المملكة المتحدة وهي الدولة ذات الناتج المحلي الإجمالي الأكبر علي مستوي دول الاتحاد الأوروبي، إلا أن تجارتها مع باقي دول الاتحاد هي الأقل نسبيا، كما أن مرونة سوق العمل لديها تضع قيда علي إمكانية تحديد أسعار الفائدة طويلة الأجل بعيدا عن سيطرة السلطات البريطانية، إن ارتفاع سعر الفائدة قد يكون له تأثيره السلبي علي رجال الأعمال، وبالتالي علي أسواق العمل، ومعدلات الأجور الحقيقية.

3-4/2 قوة الجنية الإسترليني في مواجهة اليورو بدءا من عام 1996

لقد شهدت الفترة من 1991 حتى عام 1995 تدهورا في قيمة الإسترليني في مواجهة وحدة النقد الأوروبية المتداولة حسابيا (آنذاك) والمسماة بالأيكو، غير أن الإسترليني استعاد قوته في مواجهة وحدة النقد الأوروبية بدءا من عام 1996 إلى أن وصلت هذه الفترة لذروتها في عام 2000 ثم سجلت هبوطا طفيفا في عام 2003، أن مقارنة المؤشرات الاقتصادية التي يعكسها الجدول رقم (1) قد يفيد في استيضاح الأسباب الاقتصادية التي جعلت من المملكة المتحدة أن تفضل عدم الدخول لكتلة اليورو.

جدول رقم (1)

بعض المؤشرات الاقتصادية المقارنة بين المملكة المتحدة، ومنطقة اليورو

السنة	سعر الفائدة		التضخم		الدين الحكومي		عجز/فائد الموازنة	
	اليورو	المملكة المتحدة	اليورو	المملكة المتحدة	اليورو	المملكة المتحدة	اليورو	المملكة المتحدة
2000	5.5	5.3	2.1	0.6	70.5	42.4	0.2	4.0
2001	5.0	4.9	2.3	1.5	69.4	39.0	(1.3)	0.9
2002	5.1	4.9	2.1	2.0	68.8	37.6	(1.4)	(0.2)

() تعني قيمة سالبة.

Source: De Grawe, paul. Economics of monetary Union. Oxford university press. 2002

وأمام هذه المؤشرات يتضح أن المملكة المتحدة سوف تتأثر سلبا علي الأقل في الفترة القصيرة من جراء دخولها للكتلة النقدية الأوروبية .. غير أننا نري أن الجانب الاقتصادي وحدة غير كاف لتقديم إجابة جامعة مانعة عن السؤال المطروح، إذ أن المسألة ينتشباك فيها العامل التاريخي والعامل السياسي إلى جانب العامل الاقتصادي.



4- فلسفة البنك المركزي الأوروبي في مجابهة إشكاليات الوحدة النقدية:

لقد وضعت معاهدة ماسترخت، شروط الانضمام للوحدة النقدية، التي في ظلها يستطيع البنك المركزي الأوروبي ممارسة نشاطه، وقد استندت هذه الشروط لفلسفة اقتصادية تقوم بعرضها في هذا القسم من الدراسة:-

4-1- خفض معدلات التضخم:

إن خفض معدلات التضخم بهدف جعلها قريبة من بعضها البعض في الدول أعضاء الاتحاد النقدي علي النحو الذي أوضحته معاهدة ماسترخت وطبقه البنك المركزي الأوروبي يستند إلى فرضية أساسية هي تلافي الآثار السلبية علي أسواق العمل في الدول التي تتمتع بالاستقرار النقدي جراء انضمام دولاً أخرى تعاني من موجات تضخميه، ولإثبات هذه الفرضية فإن النموذج الذي قدمه باروجوردن نقلاً عن دي جراوي (De Grauwe 2003: 123) يثبت صحة هذه الفرضية

يفترض النموذج عدة فروض هي أن هناك دولتين يرغبان في الانضمام للاتحاد النقدي، الدولة أ، والدولة ب، وأن السلطات المعنية في الدولة (أ) تهتم بالقضاء علي مشكلة التضخم بدرجة أكبر من سلطات الدولة ب، كما أن داخل منطقة الوحدة النقدية ميل تجاه ظهور موجات تضخميه وأن معدل النمو الطبيعي للبطالة متماثل داخل منطقة الاتحاد النقدي وعلي ذلك فإن التوازن بين معدل التضخم ومعدل البطالة سوف يتحقق في الدولة أ عند نقطة تقع أسفل نقطة التوازن في الدولة ب، وذلك قبل قيام الاتحاد النقدي، أما في حالة قيام الاتحاد النقدي فسوف تتجه نقطة التوازن في الدولة الأقل تضخماً إلى أعلى، وتنتقل نقطة التوازن في الدولة الأكبر تضخماً إلى أسفل وذلك بحكم أن الوحدة النقدية سوف تعكس متوسط معدل التضخم المتحقق داخل الدولتين.

4-2- أسعار الفائدة طويلة الأجل:

عملت معاهدة ماسترخت علي التقارب بين أسعار الفائدة طويلة الأجل داخل دول الكتلة النقدية حتى تجنب حملة السندات في الدول الداخلة للاتحاد من خسائر مالية وإيضاح ذلك نفرض أن سعر الفائدة طويلة الأجل في الدولة راغبة الانضمام كان 5%، وداخل الكتلة النقدية كان 4%، أن ذلك سوف يشجع حملة السندات داخل الكتلة النقدية في التخلص من سنداتهم للحصول علي السندات ذات العائد الأعلى. إن ذلك الإجراء سوف يخفض من قيمة السندات داخل الكتلة النقدية، ويزيد من قيمة السندات خارجها علي افتراض أن العلاقة بين العملتين (سعر الصرف) لن تتغير، لذلك فقد اشترطت معاهدة ماسترخت التقارب في أسعار الفائدة طويلة الأجل قبل الدخول للكتلة النقدية، وحتى تجنب حملة السندات الخسائر المتوقعة من الاختلاف فيما بين أسعار هذه الفائدة⁽⁷⁾.

4-3- عجز الموازنة العامة ونسبة الدين العام للنتاج المحلي الإجمالي:

يعد عجز الموازنة أحد أهم مصادر التضخم النقدي، ذلك أن الحكومات تلجأ للاقتراض من البنك المركزي، وإذا كان البنك المركزي لا يتمتع بالاستقلالية الكاملة فإنه سوف يستجيب للحكومات، ويقوم بتمويل عجز الموازنة العامة تمويلاً تضخيمياً.. إن التغير في عرض النقود عادة يكون محكوماً بالعلاقة التالية:

$$Ms = Res. + Io.g$$

حيث ΔMs التغير في عرض النقود
 ΔRes التغير في صافي الأصول الأجنبية
 $\Delta Io.g$ افتراض الحكومة من البنك المركزي

ولما كان صافي الأصول الأجنبية يتحدد وفقاً لما للدولة من حقوق علي العالم الخارجي وما عليه من التزامات له، فإن زيادة التغير في صافي هذه الأصول هو الطريق لزيادة عرض النقود استناداً لمصادر حقيقة، أما الاقتراض من البنك المركزي بغرض مواجهة عجز الموازنة العامة فيعد أحد أهم مصادر توليد التضخم لذلك فإن القضاء علي عجز الموازنة العامة من شأنه إزالة أهم أسباب التضخم، ولما كان الدين العام يقتضي سداد مدفوعات قانونية عليه في شكل فوائد، فإن زيادة هذا الدين تعني زيادة الفوائد، وبذلك يزيد بند التحويلات الرأسمالية في جانب



النفقات من الموازنة العامة، ولما كانت التحويلات عادة لا يقابلها حصول الدولة علي منافع مادية ملموسة، إذ أنها تتم سداداً لالتزامات قانونية، فإن زيادة الدين العام تعد أحد الأسباب الأساسية لزيادة المدفوعات التحويلية ، أي لزيادة الأنفاق العام، الأمر الذي يؤهل لزيادة عجز الموازنة وتوليد موجات تضخمية .. لذلك عملت معاهدة ماسترخت علي أن لا يزيد الدين العام للناتج المحلي عن 60%⁽⁸⁾.

خاتمة:

الدروس المستفادة من تجربة البنك المركزي الأوروبي

- يمكن إجمال الدروس المستفادة من تجربة البنك المركزي الأوروبي في حالة قيام اتحاد نقدي علي المستوي العربي أو المستوي الأفريقي فيما يلي:
- 1-5- التدرج خلال فترة زمنية تتناسب مع طبيعة وحركة التنمية الاقتصادية في الدول الراغبة في الانضمام، والوصول للوحدة النقدية كمرحلة متطورة وأخيرة في حركة التكامل الاقتصادي فهي تتويج لإقامة السوق المشتركة، ولا يجب أن تسبقها.
 - 2-5- استيفاء شروط التقارب بين مؤشرات الاقتصاد الكلي حيث يقتضي الأمر أن يكون هناك تقارب في معدلات التضخم، نسبة الدين العام للناتج المحلي الإجمالي، عجز الموازنة العامة، أسعار الفائدة طويلة الأجل حتى يمكن تعظيم منافع إقامة الوحدة النقدية وتدنية أثارها السلبية.
 - 3-5- تأكيد العلاقة بين البنك المركزي علي مستوي الكتلة النقدية والبنوك المركزية علي مستوي الدول الأعضاء، بحيث تكون هذه العلاقة علاقة تعاون واستجلاب للخبرة المحلية إلى المستوي المركزي، وحتى تكون قرارات البنك المركزي متجاوبة مع واقع دول الكتلة النقدية.
 - 4-5- استقلالية البنك المركزي، عن باقي الدول المكونة للاتحاد النقدي، سوء علي مستوي السياسات أو علي مستوي الأشخاص أعضاء مجلس المحافظين أو أعضاء مجلس المدراء التنفيذيين إن الأمر في هذه الحالة يتطابق مع نظام العمل في المؤسسات الدولة، فمصلحة الكتلة النقدية مقدمة عن المصلحة الفردية للدول أعضاء الكتلة.